الأمم المتحدة A/75/PV.26

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٢٦

الجمعة، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البندان ١٢٥ و ١٢٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

مشروع مقرر (A/75/L.7/Rev.1)

مشروع تعديل (A/75/L.15)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 ومشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.15. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يقدم هذا البيان في سياق المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على ما يلي:

”لا توصي أية لجنة الجمعية العامة باعتماد أي قرار ينطوي على نفقات ما لم يكن مشفوعا بتقدير للنفقات معد من الأمين العام. ولا تصوت الجمعية العامة على أي قرار يتوقع الأمين العام أن تترتب بشأنه نفقات حتى تُتاح للجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة) فرصة تِبيان أثر القرار المقترح على مشروع ميزانية الأمم المتحدة.“

وبموجب أحكام الفقرة (ز) ‹٣› من منطوق مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1،

”يجوز للدول الأعضاء أن تؤيد المقترح أو تعارضه أو تمتنع عن التصويت عليه عبر وسيلة إلكترونية توفرها الأمانة العامة ضمن حدود الموارد المتاحة ويحددها الرئيس قبل فترة التصويت، التي تكون مدتها ساعة واحدة؛ وتصبح الأصوات التي أدلت بها الدول الأعضاء مرئية للدول الأعضاء الأخرى قبل خمس دقائق من إقفال فترة التصويت“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ولتنفيذ الفقرة (ز) ‹٣› من المنطوق، سيتعين على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تحمل نفقات إضافية بمبلغ ٩٠٠ ٢٥ دولار في عام ٢٠٢٠، لخدمات تطوير البرمجيات، وضمان الجودة، ونشرها على منصة البوابة الإلكترونية للوفود، e-deleGATE. غير أن الاحتياجات الإضافية البالغة ٩٠٠ ٢٥ دولار ستُلبى في حدود الموارد المتاحة. وبناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، فلن تنشأ احتياجات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠.

وعملا بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الميزانية والمسائل الإدارية الواردة في الفقرة ٦٧ من تقريرها A/54/7، الذي أقرته الجمعية العامة، تود الأمانة العامة أن تبلغ الجمعية العامة بالصعوبات التي تطرحها عبارة ”في حدود الموارد المتاحة“ لتنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع المقرر أو مشروع التعديل مدعوة إلى القيام بذلك في مداخلة واحدة. وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفدي أن يشرح تصويته على مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، المعنون ”إجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي“. منذ بداية المناقشة بشأن ما إذا كان ينبغي إنشاء آلية لصنع القرار افتراضيا عن بعد في الجمعية العامة، أعرب وفدي، مع وفود أخرى، في الوقت المناسب وبطريقة واضحة وشفافة عن شواغله المشروعة إزاء هذه المبادرة. غير أن جوهر هذه الشواغل، التي هي ذات طابع موضوعي وإجرائي وتقني، لم تتم معالجته ولم تتم تسويته. ونعتقد اعتقادا راسخا أن لمشروع المقرر هذا آثارا خطيرة على النظام الداخلي والممارسة المعمول بها في الجمعية العامة وأن الآلية المقترحة غير قادرة على محاكاة الطائفة الواسعة من الحقوق والخيارات الإجرائية المتاحة للدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في النظام الداخلي الحالي.

وإلى جانب المناقشة القانونية بشأن ما إذا كان مشروع المقرر هذا يشكل تعديلا للنظام الداخلي أم لا، فإن الحقيقة هي أنه إذا اعتمد، فمن الممكن أن يعلق تطبيق القواعد التي قبلتها جميع الدول الأعضاء بغية تنشيط آلية مثيرة للجدل، كما رأينا، بالنسبة للكثيرين. وفي رأينا أن أي قرار يؤثر على تطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة ينبغي أن يعتمد بتوافق الآراء.

إن النظام الداخلي للجمعية العامة هو الشيء الوحيد الذي يضمن المساواة بين جميع الدول الأعضاء ومشاركتها في أعمال هذا الجهاز. إن وضع قواعد أو آليات جديدة، حتى وإن كانت استثنائية ومؤقتة، يجب أن يحترم مبدأ المساواة احتراما كاملا. ومشروع المقرر المعروض علينا لا يحقق ذلك. إن القواعد التي تحكم عمل الجمعية العامة قواعد موضوعية لتجنب التفسيرات القائمة على مصالح سياسية معينة. غير أن مشروع المقرر يتضمن إشارات غامضة وذاتية ستكون عرضة للتفسير ويمكن أن تؤدي إلى استخدام الآلية المقترحة استخداما غير مناسب. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أوجه عدم اتساق خطيرة بين الحجج التي قدمت لتبرير إنشاء الآلية وخصائصها كما هو مبين في مشروع المقرر.

فمن ناحية، يقال إن من الضروري إنشاء آلية استثنائية للحالات التي يتعطل فيها عمل الجمعية العامة بشكل خطير، ومع ذلك فإن النطاق المقترح هو النطاق المعتاد. وإذا كانت الآلية المقترحة حقا آلية استثنائية ولا تستخدم إلا في أشد الظروف إلحاحا، فينبغي أن يقتصر نطاقها على المسائل الأكثر إلحاحا الحيوية لاستمرار عمل الجمعية. ومن الإنصاف هنا أن نقر بمحاولة مقدمي مشروع المقرر إدراج صيغة تفضي إلى

تطبيق الآلية تطبيقاً تقييدياً. ولكن، بسبب غموض الصيغة، لا توجد ضمانات بعدم إساءة استخدام الآلية من أجل اعتماد مقترحات بشأن مسائل غير عاجلة أو غير أساسية، قد يكون الكثير منها مثيرا للجدل، وذلك باستغلال سياق لا يسمح إلا بالحد الأدنى من المفاوضات الموضوعية.

ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء الآلية تبرره الحاجة إلى كفالة الأهمية الحيوية للجمعية العامة بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلا. غير أن الصيغة المستخدمة لتفعيل الآلية لا تنص على التشاور مع جميع الأعضاء. وبعبارة أخرى، ستتخذ مجموعة صغيرة قرارا من شأنه أن يؤثر على حقوق جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة، وهو أمر غير ديمقراطي تماما. وفي رأينا أن القرار بتطبيق أي آلية استثنائية مثل الآلية المقترحة ينبغي أن يكون في يد الدول الأعضاء، وخاصة في جهاز التمثيل العالمي بلا منازع.

ولدينا أيضا شواغل جدية بشأن عملية التصويت من خلال الآلية. وحقيقة أن الأصوات المدلى بها لا تظهر لبقية الأعضاء إلا في نهاية التصويت وأنه من الممكن تغيير الأصوات دون قيود خلال فترة التصويت ليست طريقة شفافة ولا جديرة بالثقة. بل على العكس، من شأن هذا أن يعزز قدرة البلدان المتقدمة النمو التي لديها ما يكفي من التكنولوجيا لرصد عملية التصويت في الوقت الحقيقي للضغط على البلدان النامية. وهذه العملية تختلف عن كيفية إجراء التصويت في القاعة، حيث تكون الأصوات واضحة للعيان عند الإدلاء بها، مما يضمن نزاهة عمليات صنع القرار وشفافيتها وموثوقيتها.

وكما لو أن ذلك غير كاف، فإن الآلية الجديدة تعتمد على منصات رقمية معرضة بحكم تعريفها للهجمات الإلكترونية، وبالتالي فإنها ستكون عرضة للتلاعب، إما ضد بلدان محددة أو بنية عامة لعرقلة عمل الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ليس لدى جميع البلدان نفس مستويات التطور والتكنولوجيا أو المعدات أو الوصول إلى الإنترنت للمشاركة في عملية التصويت، أو المتابعة أو اتخاذ القرارات في الوقت الحقيقي من عواصمها. ومما يزيد من تعقيد ذلك احتمال اتخاذ قرارات بشأن عدة مشاريع نصوص في وقت واحد، ما من شأنه أيضا أن يعقد مهمة البعثات الأصغر حجما. ومن ثم، لن تسهم الآلية الجديدة، عمليا، إلا في تفاقم الحرمان الذي تجد البلدان النامية، لا سيما البلدان الصغيرة منها، نفسها فيه بالفعل، وهو أمر غير مقبول ومخالف لروح منظمتنا.

ولا يعد أي من الجوانب التي يتناولها تعليل التصويت هذا جديدا على من يروجون لهذه المبادرة. وهي نفس الشواغل التي ما فتئنا نعرب عنها منذ بدء هذه العملية، وقد تم تجاهلها بقدر ما تكررت. وبينما يسلم وفدي بأن الجمعية العامة يجب أن تكون قادرة على الوفاء بولايتها تحت أي ظرف من الظروف، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه المبادرة غير مقبولة، وقد طرحنا عدة خيارات بديلة، لم ينظر فيها بتعمق. وعلى الرغم من الهواجس الخطيرة التي تساورنا وما زالت لدينا فيما يتعلق بمشروع المقرر، فقد انخرط وفدي في المفاوضات بروح بناءة. وتقدمنا بعدة اقتراحات نعتقد أنها كان يمكن أن تحل بعض الشواغل الرئيسية التي طرحناها، لكن لم يكن هناك مرونة تذكر من جانب مقدمي المبادرة.

أخيرا، أود أن أعرب عن خيبة أملنا إزاء الطريقة غير المتوازنة والمتسرعة التي تم بها الجزء الأخير من هذه العملية. وتحديد موعد لاعتماد مشروع المقرر قبل انتهاء المفاوضات المحدودة للغاية يشير إلى أنه لا توجد نية حقيقية لتقديم آلية مقبولة عالميا إلى الجمعية العامة. كما أن الافتقار الواضح إلى توافق آراء بشأن هذا الاقتراح، فضلا عن تدني مشاركة الدول الأعضاء في مشاورتين عقدتا فحسب، يشير أيضا إلى ضرورة مواصلة مناقشة المسألة. ومع ذلك، فقد تم اختيار مسار لفرض رؤية مجموعة واحدة من البلدان بغض النظر عن الشواغل المشروعة

للآخرين. ولذلك، لم يترك لوفدي خيار سوى التصويت ضد مشروع المقرر.

ونحن نتشاطر تماما هدف إيجاد طريقة لتمكين الجمعية العامة من مواصلة عملها الذي لا غنى عنه في أي ظرف من الظروف. ومع ذلك، ليس هذا هو الحل. وندعو إلى مواصلة استكشاف خيارات أخرى بطريقة متوازنة لتحقيق ذلك الهدف المشترك.

السيد ياو شاو جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تعرب عن أسفها لأن الجمعية لم تعتمد الاقتراح الذي اقترحته الصين وروسيا بالأمس (انظر A/75/PV.25). وتبين نتيجة تصويت الأمس أن التصويت الإلكتروني قد تسبب في انقسام خطير بين الدول الأعضاء. والصين ستصوت ضد مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، الذي اقترحته ليختنشتاين وبلدان أخرى، وذلك أساسا لسببين.

أولا، إن المشروع لا يعالج الشواغل المشروعة للعديد من البلدان، بما فيها الصين. والتصويت الإلكتروني ليس الخيار الأفضل لضمان استمرارية أعمال الجمعية العامة وأدائها الفعال في ظروف استثنائية. وشاركت الصين مشاركة نشطة وبناءة في المشاورات، وإلى جانب البلدان التي تشاطرها الرأي، اقترحت تعديلات، بما فيها تلك المتعلقة بنطاق التطبيق وآلية الانطلاق. وللأسف، تجاهل مقدمو مشروع المقرر المقترحات المعقولة أو رفضوها. ونتيجة لذلك، اضطرت الصين والبلدان الأخرى المعنية إلى اقتراح مشروع تعديل نأمل أن يحظى بتأييد الدول الأعضاء. ثانيا، إن التصويت الإلكتروني يوجد ثغرات خطيرة.

وهو لا يضمن حق الدول الأعضاء في تقديم طلبات إجرائية وفقا للنظام الداخلي للجمعية. وعلى المستوى الفني، لا يمكننا استبعاد المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني والتلاعب المحتمل بنتائج التصويت. وعلى الصعيد العملي، فإن التصويت الإلكتروني غير عادل في حق البعثات الدائمة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا يتوفر لديها ما يكفي من الموظفين والمعدات، حيث لا يمكن ضمان الوصول إليها، وهناك أعباء ومخاطر إضافية يمكن أن تقيد حقوقها المشروعة في التصويت أو حتى تحرمها من ذلك.

وتود الصين أن تؤكد من جديد أن هذه ليست معركة سياسية، بل هي مسألة هامة تؤثر على حقوق ومصالح كل دولة عضو. وإذا ما نشأت ظروف استثنائية، مثل الجائحة، مرة أخرى، يجب أن نبقى متحدين وأن نعمل معا للاستجابة للأزمة، وضمان الأداء الفعال للجمعية العامة، ودعم تعددية الأطراف. ومشروع المقرر الذي اقترحته ليختنشتاين لا يحل المشكلة وإنما يزرع الخلافات والانقسام. ولذلك، تدعو الصين الدول الأعضاء إلى التصويت ضده.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لشرح موقفنا من مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1. أولاً، خلال الفترة التي لم تتمكن فيها الجمعية العامة من عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، رحب وفدي بالنظر في مشاريع القرارات بموجب المقرر ٥٤٤/٧٤ بوصفها الأداة القائمة على توافق الآراء لمعالجة الظروف الناشئة عن تفشي مرض فيروس كورونا. وكنا مقتنعين بأنه إذا كان لا بد من النظر في مسائل ملحة وحيوية، يمكن عمليا اتخاذ ترتيبات تقنية وتنظيمية للسماح للجمعية العامة باتخاذ الإجراءات المناسبة. ولذلك نحن في إبقاء الجمعية حية وذات أهمية.

ومشروع المقرر الذي نناقشه اليوم يتجاوز الحالة الناشئة عن جائحة ”كوفيد-١٩“ ويحاول تحديد طرق عامة للحالات الاستثنائية عندما تكون الجمعية العامة غير قادرة على عقد اجتماعات بالحضور الشخصي. علاوة على ذلك، فإنه لا ينص على إجراء مشاورات مفتوحة وشاملة وشفافة ومنظمة وحوار بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة. ونشارك الدول الأعضاء الأخرى في تسليط الضوء على المسائل والشواغل التقنية

فيما يتعلق بأمن التصويت الرقمي وموثوقيته، ونقر بالشواغل المتعلقة بانطباق النظام الداخلي للجمعية العامة بالكامل على التصويت غيابيا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن التطبيق الواسع النطاق لهذه الآلية سيغير حتما أساليب عمل الجمعية العامة ونظامها الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، نضم صوتنا إلى الدول الأعضاء التي طلبت إحالة مشروع المقرر إلى اللجنة السادسة وفقا للمادة ١٦٣ من النظام الداخلي، لأن تلك اللجنة هي أفضل مكان لتناول هذه المسألة، في نهاية المطاف.

ويأسف وفدي لأنه على الرغم من تباين الآراء بين الدول الأعضاء، اختار مقدمو مشروع المقرر عدم إجراء المشاورات غير الرسمية المناسبة التي من شأنها أن تتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة إثارة شواغلها المشروعة ومناقشة المقترحات المختلفة لمعالجتها. ونأسف بشدة أيضاً لأنه خلافاً للممارسات المعروفة للهيئات المتعددة الأطراف، لا يجري النظر في مسألة تتعلق بأساليب عمل منظمة دولية على أساس توافق الآراء. وكان وفدي يتصرف بحسن نية منذ البداية، وبالتشاور الوثيق مع عدد كبير من الدول الأعضاء في محاولة لسد الفجوة بين الآراء المختلفة. وبالتشاور مع الرئيس، حاولنا إقناع مقدمي مشروع المقرر بإيلاء الاعتبار الواجب للشواغل المشروعة لعدد من الدول الأعضاء. وللأسف، لم يبد مقدمو المشروع الرئيسيون مرونة كافية وآثروا اعتماد النص بسرعة مع تغييرات طفيفة في الشكل.

ونحن نفهم أنه بغض النظر عن الصعوبات المختلفة المرتبطة بالنص الحالي، فإن أغلبية البلدان تعتقد أن أي طريقة للتصويت غيابيا ينبغي أن تنطبق فقط على العدد المحدود من القرارات الأساسية والضرورية لعمل الأمم المتحدة السلس. وبناء على ذلك الفهم، انضم بلدي إلى الآخرين لاقتراح تعديل لمشروع القرار لهذا الغرض.

وفي الختام، نعتقد اعتقادا راسخا أنه في وقت الأزمة المتفشية، ينبغي لنا، نحن الأمم المتحدة، أن نعمل معا بشكل وثيق وأن نكون أكثر مرونة وأن نركز على القضايا الأساسية. وفي هذه المرحلة، نحتاج إلى تماسك أكثر من الانقسام. ولذلك، ينبغي ألا نتسرع في اعتماد مشروع مقرر لا يحظى بتوافق الآراء. وبدلا من الضغط من أجل اعتماد نص مثير للخلاف، ينبغي أن نعمل بجد للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة بالغة الأهمية للدول الأعضاء كافة.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): تشرفت بالأمس بعرض مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 نيابة عن ٤٣ من مقدميه (انظر A/75/PV.25). وآخذ الكلمة الآن لتناول التعديل المقترح في الوثيقة A/75/L.15 وتوضيح سبب معارضة مجموعتنا له.

واسمحوا لي أولا أن أقول إننا تواصلنا بصفة خاصة مع زملائنا من كوبا، الذين كانوا مشاركين نشطين في الاجتماعات المفتوحة التي نظمناها. وقد تعاملنا معهم بعد ذلك تعاملا ثنائيا وديا جيدا، ونأسف لعدم تمكننا من التوصل إلى اتفاق كامل مع الوفد الكوبي ومع أولئك الذين أيدوا مشروع التعديل. ويشجعنا كما نشعر بالامتنان لرؤية هذه الدول تنخرط بشأن هذا النص وتوافق على مبدأ إتاحة التصويت الإلكتروني للجمعية.

يتألف مشروع التعديل أساساً من جزأين. وهو يتناول مسألتي التطبيق والنطاق. وهذان المجالان من النص خضعا لمشاورات مكثفة للغاية بعد أن استأنفنا العمل بشأن هذا النص مع شركائنا. وفيما يتعلق بمسألة التفعيل، أُعرب عن شواغل بشأن ضمان أن يكون للأعضاء رأي في الوقت الذي يطبق فيه الإجراء الوارد في مشروع المقرر والتحكم فيه. ونحن نتشاطر تلك الشواغل، وقد أدخلنا تنقيحات على نصنا تعكس ما قاله لنا الشركاء ثنائيا وفي الاجتماعات المفتوحة. فالصياغة في مشروعنا تعكس في الواقع الممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص اللغة التي استخدمتموها، سيدي الرئيس، في المناسبة الأخيرة حين كان مبنى الأمم المتحدة مغلقا مؤقتا

فلم نتمكن من الاجتماع هنا. وقد عرضنا عناصر إضافية كان من شأنها أن تعكس المشاركة الحكومية الدولية، ولكن للأسف لم يكن ذلك كافيا لإقناع شركائنا بقبول نصنا.

ومشروع التعديل يُدخل عنصرا يجعل من المستحيل عمليا تطبيقه على الإجراءات، وبالتالي يلغي الغرض ذاته من مشروع المقرر، بجعل تطبيق الآلية مشروطا بتوصية من المكتب. والمكتب نفسه سيواجه نفس الشروط التي تحول دون انعقاد الجمعية العامة شخصيا، وبالتالي لن يكون بوسعه التصويت على توصية تعطي لكل عضو من أعضاء المكتب حق النقض بشأن تطبيق الآلية. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن مشروع المقرر ينص على أنه يمكن لأغلبية الدول الأعضاء أن تكفل أن تجتمع الجمعية العامة شخصيا مرة أخرى، حتى وإن كان ذلك ضد إرادة الرئيس، في حالة نشوء هذا السيناريو.

ويتعلق الجزء الثاني من التعديل بنطاق تطبيق آلية التصويت على النحو المبين في مشروع المقرر. وقد تناولت هذا الجانب بالتفصيل بالأمس، ولذلك سألخصه بإيجاز قدر الإمكان. لقد قمنا بعمل مكثف جدا بشأن نطاق التطبيق، الذي هو في الواقع مقيد للغاية نتيجة للمشاورات التي عقدناها. أولا، إنه يقتصر على الظروف الاستثنائية القصوى، وبعبارة أخرى، على حالات الأزمات الشديدة عندما لا نتمكن من الحضور إلى مبنى الأمم المتحدة حتى مع احترام تدابير السلامة التقييدية للغاية. ثانيا، لا بد أن تكون الجمعية غير قادرة على الاجتماع لفترة طويلة من الزمن. لذا فإن الإغلاق المؤقت، مثل الإغلاق الذي شهدناه معا قبل أسبوعين، لن يكون مسوغا لتطبيق الإجراء. علاوة على ذلك، ومن أجل الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء، سيكون من الواضح دائما أنه يمكن لمقدمي مشاريع القرارات ألا يخضعوا المقترحات التي يقدمونها إلى الجمعية لإجراء التصويت الإلكتروني، ويمكن أن يكون التأجيل خياراً دائما. أخيرا – وقد ذكر بعض المتكلمين هذا من قبل – أريد أن أقتبس من مشروع مقررنا، الذي يقول:

”إن هذا المقرر سيطبق في أضيق حدود ممكنة مع التركيز بشكل خاص على استمرارية الوظائف الأساسية للجمعية العامة“.

هذه كلها هي القيود التي وضعناها. وكما أوضحت بالأمس أيضا، نأمل أن نتمكن من مواصلة أداء أعمالنا بالطريقة التي نقوم بها اليوم، وألا نضطر للجوء إلى هذا الإجراء الاستثنائي على الإطلاق. ومع ذلك، فإننا لا نوافق على مضمون الجزء الثاني من مشروع التعديل لأنه سيمنع الجمعية من اعتماد مشاريع قرارات ذات أهمية سياسية. ونرى أنه على العكس من ذلك، يجب أن يُسمع صوت الجمعية العامة بشأن هذه المسائل، ولا سيما أثناء حالات الأزمات. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك القرار الجامع بشأن الوباء نفسه (القرار ٣٠٦/٧٤)، الذي لم يكن ليخضع، بعد التفاوض عليه لعدة أسابيع، لإجراء التصويت الإلكتروني، وفقا للصياغة الواردة في المشروع.

ولهذه الأسباب، سنصوت ضد مشروع التعديل، وندعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذونا. ونتطلع إلى اعتماد مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، ونعرب عن امتناننا للدعم الذي تلقيناه من الأعضاء.

السيد هيرميدا كاستيلو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): إن بلدنا، إذ يضع في اعتباره التزام نيكاراغوا الراسخ بميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف، يعلق أهمية كبيرة على عملية صنع القرار في الجمعية العامة. ومنذ أن بدأت هذه الأوقات الاستثنائية، ما فتئنا نقول إن الأمم المتحدة يجب أن تكون قدوة في التصدي للوباء، وأنه من الضروري أن نتمكن من مواصلة عملنا بشأن المسائل الهامة في هذه الأوقات العصيبة. ونشيد بالجهود التي أتاحت التصويت شخصيا في مقر الأمم المتحدة منذ بداية أيلول/سبتمبر، وبواقع أن المنظمة أثبتت قدرتها على مراعاة جميع بروتوكولات السلامة والصحة ذات الصلة في سياق الوباء.

لقد شاركت نيكاراغوا مشاركة بناءة في المناقشات المتعلقة بمشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، الذي ننظر فيه اليوم، مع

التأكيد دائما على أهمية الامتثال للنظام الداخلي للجمعية العامة. غير أن هذه المناقشات فرضتها حتى الآن مجموعة من البلدان دون أن تأخذ في الاعتبار أهمية ضمان توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء بشأن التغييرات المقترحة على النظام الداخلي. ونعتقد أن استمرارية تصريف الأعمال أمر أساسي للأمم المتحدة، ولكننا لا نرى ضرورة ملحة للتسرع في التصويت على هذه المسألة. وتعتقد نيكاراغوا أنه ينبغي للجمعية العامة ألا تتعجل في إجراء تصويت منقسم وغير متكافئ بشأن مسألة التصويت غيابيا، وأكرر التأكيد على أن هذا القرار يُفرض وسيعرض الجمعية العامة ونظامها الداخلي القائم والذي يتسم بالشفافية والشمول والديمقراطية للخطر.

ويساورنا القلق إزاء أثر هذه التغييرات على النظام الداخلي، لا سيما من خلال الآثار غير المتوقعة التي لا يمكن لأحد أن يضمن عدم حدوثها. ونحن أيضا نعتبر أن هذا القرار مسألة تخص اللجنة السادسة، حيث يمكن الاستماع إلى مشورة وآراء كل دولة إلى جانب الآراء القانونية لإدارة الشؤون القانونية. ومن الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا أن وفود البلدان النامية في وضع غير مؤات في كل جانب من جوانب التصويت الإلكتروني الغيابي، إنسانيا وتكنولوجيا ولوجستيا. ومن الناحية العملية، فإن الآلية الجديدة لن تساعد إلا على تعميق الحرمان الذي تجد البلدان النامية، لا سيما البلدان الصغيرة منها، نفسها فيه بالفعل، وهو أمر غير مقبول ومخالف لمنظمتنا، نصا وروحا.

ومن المحزن والمؤسف حقا أنه في هذه الأوقات المأساوية من الوباء، عندما نقول جميعا إن علينا أن نعمل في بيئة يسود فيها التعاون والتآزر والمرونة، ولا سيما العمل بتوافق الآراء، فإن الممارسة تظهر لنا عكس ذلك تماما. ويبدو أن نية التعاون والتآزر والتوصل إلى توافق في الآراء لا تنطبق إلا عندما تعود بالفائدة على مصالح البلدان المتقدمة النمو. وبناء على ذلك، فإن وفدنا ليس في وضع يسمح له بتأييد مشروع المقرر هذا وسيصوت ضده. ونأمل أن تصوت أخواتنا وإخواننا من البلدان النامية أيضا ضده من أجل حماية صوت بلداننا وتصويتها.

السيدة شان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): ستصوت كوستاريكا، بوصفها عضوا في مجموعة البلدان التي قدمت مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، ضد مشروع التعديل (A/75/L.15) الذي قدمه ممثل كوبا للأسباب التالية.

الأول هو أن مشروع التعديل يجعل تطبيق الآلية مشروطا بتوصية من المكتب. ويتجاهل التعديل أن المكتب سيتعامل مع نفس الظروف التي من شأنها أن تمنع الجمعية العامة من الاجتماع شخصيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمنح كل عضو من أعضاء المكتب سلطة الاعتراض على تنفيذ الآلية، مما يضيف طبقة إضافية من الصعوبة لا لزوم لها على الإطلاق إلى عملية اتخاذ القرارات.

والثاني هو أن مشروع التعديل يقصر النطاق على مسائل الميزانية والمسائل الإجرائية البحتة. وهذا من شأنه أن يمنع الجمعية العامة من اتخاذ أي قرارات سياسية، وهذا هو تحديدا ولاية كل دولة ممثلة في الجمعية العامة. إن ضمان أن تكون الجمعية العامة فاعلة وذات صلة سياسيا في جميع الأوقات ليس خيارا بل ضرورة، وهو مسؤوليتنا. والتعديل المقترح يحول دون ذلك، وهو لا يتفق مع النظام الداخلي، الذي لا يوفر أي أساس للحد من نطاق القرارات التي تتخذها الجمعية العامة. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن الاستعداد بشكل أفضل للأزمات المستقبلية.

ولهذه الأسباب، تدعو كوستاريكا الدول بكل احترام إلى التصويت ضد التعديل المقترح، لأنه يتعارض مع الغرض من مشروع المقرر ذاته.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): مرت البشرية بمراحل عدة حتى وصلت إلى التقدم والتطور الذي نفخر به اليوم، وقد جاء هذا بناء على تراكم الخبرات الذي أحرزه

الإنسان على مر العصور. دعونا نستذكر أن الإنسان القديم، وعلى الرغم من ضعف حيلته ونقص موارده، كانت لديه الحكمة الكافية للوصول إلى القناعة التي تقول إنه ليس مقدرٌ للفرد أن ينجو من صعوبات الحياة بمفرده. ومن هنا أنطلقت فكرة العقد الاجتماعي التي مهدت الطريق أمام نشوء المجتمعات الحديثة.

ومع زيادة التحديات التي تواجهها البشرية، انتقلت قناعة الإنسان القديم إلى المجتمعات المعاصرة، حيث أيقنت الدول أنها لا تستطيع النجاة لوحدها، مهما بلغ حجمها وقدراتها. ولذلك، بدأت مرحلة التحالفات الثنائية ثم الجماعية التي تسمى اليوم بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، والتي تشكل الأمم المتحدة أقصى تعبير لها. إذن، من واجبنا التصدي للمشاكل والصعوبات والتحديات، لا سيما بعد أن جربت البشرية حربين عالميتين أوديتا بحياة مئات الملايين من البشر، ولذلك، كما يذكر الأعضاء، تدخل الحكماء آنذاك من النساء والرجال وتعاونوا لإنشاء منظمة الأمم المتحدة. هذا الإرث العظيم الذي أورثه لنا آباؤنا المؤسسون، لكن مع الإرث العظيم تأتي المسؤولية أعظم، لا سيما عندما تهدد التحديات الجدية هذا الإرث.

تلقى وفد بلدي الرسالة المعممة من قبلكم، سيدي الرئيس، والتي تتضمن مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، الخاص بآلية التصويت الإلكتروني، والمقدم من قبل مجموعة من الدول الأعضاء، وحاله هو حال أي مشروع جديد، تعامل وفد بلادي مع المقترح الجديد بكل إيجابية وانفتاح. وقام بدراسة المشروع دراسة جدية ظنا وأملا بأن يحمل في طياته الخير للجميع. ولدى التعمق أكثر في بنوده ومواده، وجدنا عددا من الثغرات المواضيعية والإجرائية والقانونية، واسمحوا لي أن أوردها بشكل مختصر.

أولا، إن الآلية الجديدة المقترحة تخالف، ولو بشكل مؤقت، قواعد الإجراءات المعمول بها في الجمعية العامة ولجانها، وهي قواعد أمضينا عقودا من الزمن في نحتها والعمل عليها للوصول إلى شكلها الحالي، بما يخدم مصالح الدول الأعضاء كافة على أساس توافقي.

ثانيا، إن المشروع الجديد سيخلق سابقة في عمل الأمم المتحدة وسيغير من شكل وقواعد هذه المنظمة، خاصة وأنه يحرم الدول من امتياز الحضور الشخصي وممارسة حقها في التصويت، ناهيك عن الغموض الذي يعتري جوانب هذا المشروع. إذ أن مقدمه لم يحدد إطارا زمنيا بصلاحية هذه الآلية، كما أنه لم يذكر بشكل صريح وواضح معنى الظروف الاستثنائية التي قد تجعلنا نلجأ لهذه الآلية، وكأن ما هو استثنائي سيصبح قاعدة للعمل.

ثالثا، لا يمكن اعتبار مشروع الآلية الجديدة أمر شكلي فقط أو تعديل تقني لقواعد الإجراءات المعمول بها، كما يسوق لها مقدمو المشروع، بل على العكس تماما، حيث أنها تقوض من فاعلية وسلامة الإجراءات المتفق عليها، وتخرق توافق الآراء تنفيذا لمصالح وأجندات سياسية لا تخدم المصلحة الجماعية للدول الأعضاء. كما أنها تفرض مجموعة من الحقوق المختلقة لعدد من الدول على حساب المجتمع الدولي.

رابعا، إن الأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة هو المساواة بين الجميع، بنص المادة ٢ من الميثاق، وحق الدول في إبداء موقفها وتسجيل صوتها بالتساوي مع الآخرين. ولكن اليوم، يأتي البعض ويضع هذا الحق المقدس في يد آلية إلكترونية تُظهر وتُخفي أصوات الدول على مزاجها، ويبعث مخاوف التلاعب وفقدان المصداقية والشفافية. كما أن هذه الآلية تتطلب توافر تقنيات حديثة قد لا تتوفر لدى الكثير من البعثات. والدليل على ذلك هو المشاكل التي تواجهنا في الاجتماعات غير الرسمية التي تعقد عبر تقنية الفيديو.

إن هذه الثغرات وغيرها الكثير قد دفع بعدد معتبر من الدول الأعضاء إلى عقد اجتماع مع رئيس الجمعية العامة. كما تقدمت أعداد أكبر من هذه الدول برسالة مشتركة باسمها لطلب تأجيل التصويت على مشروع المقرر ريثما يحظى بالمزيد من المشاورات والدراسات القانونية والإجرائية والتقنية بهدف الوضول إلى الآلية الأنسب لخدمة الدول جميعا. تلك الرسالة،

للأسف، لم تلق نداءاتها آذانا تُصغي إلى مخاوفنا واعتباراتنا السيادية. ولما أبدينا، نحن مجموعة الدول ذاتها، استعدادنا للانخراط في مناقشة مشروع المقرر مع مقدميه، وقدمنا مجموعة من التعديلات بالشكل الذي يخدم المصلحة العامة، حصلنا بالمقابل من مقدمي مشروع المقرر بكرم حاتمي زائد جاء على شكل اجتماعين شكليين ضما مجموعة مصغرة من الدول، دون إتاحة الفرصة أو إبداء الاستعداد لتقبل آراء الغير وجسر المواقف المتباينة. وبغياب النية الحقيقية من قبل مقدمي المشروع لسد ثغراته، انتقلنا اليوم إلى مرحلة التصويت.

إن ما يقلقنا ليس عدم انفتاح الطرف المقابل أو استعداده للانخراط في تعاون مشترك للوصول بالمشروع إلى المستوى الذي يواجه جائحة COVID-19 وغيرها من المصاعب ويضمن استمرار عمل منظمة الأمم المتحدة. ما يقلقنا هو صفة الاستعجال التي نقلت هذا المشروع من مجرد مقترح للتداول إلى تصويت للاعتماد بسرعة خيالية غير مفهومة. لقد بدأت بيان وفد بلادي بالحديث عن الإنسان القديم، ولكن السؤال هنا هو هل من المعقول أن هذا الإنسان القديم كان يمتلك الحكمة أكثر من يومنا هذا؟ وماذا سيقول آباؤنا المؤسسون فيما لو نظروا إلى محاولات حكومات بعض الدول لتغيير شكل وتفريغ مضمون المنظمة الأسمى على مر العصور؟

إن ما يجري هو أمر مقلق للغاية. إذ أن الخلافات حول الأمور الإجرائية أضحت قاعدة للعمل، بدلا من تدوير الزوايا وبناء التوافق بين الدول الأعضاء. إن فرض الرأي من جانب مجموعة من الدول يشكل اتجاها يضعف العمل الدبلوماسي، ويهمش قاعدة بناء التوافق في الآراء، ويعظم التفرد في صنع القرار، وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على المناقشات ذات الصلة بالمسائل الجوهرية. إذا كنا نختلف حول ما هو إجرائي بهذه الحدة، فكيف سنتعامل مع المسائل الجوهرية؟ ولذلك، فإن وفد بلادي لا يستطيع تأييد مشروع المقرر، ونتمنى من الدول الأعضاء التصويت معنا ضده.

السيدة إنستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن السويد جزء من المجموعة الأساسية وترفض مشروع التعديل A/75/L.15 الذي قدمته كوبا. وكما قال ممثلا ليختنشتاين وكوستاريكا، فإن جعل آلية صنع القرار المقترحة مشروطة بتوصية من المكتب يجعل تطبيقها غير عملي، إن لم يكن مستحيلا. وإذا لم تتمكن الجمعية العامة من الاجتماع بالحضور الشخصي، فلن يتمكن المكتب أيضا من الاجتماع. ولذلك لن تتمكن اللجنة من اتخاذ قرارات، مما سيؤدي إلى إعطاء كل عضو من أعضائها حق النقض. ولا تريد السويد أن ترى قيودا على النطاق مثل ما يقترحه التعديل. ونحن بحاجة إلى أن تكون الجمعية العامة قادرة على اتخاذ أي قرارات سياسية، حتى في الظروف الاستثنائية. يجب أن تعمل بكامل طاقتها في جميع الأوقات. وهذا هو الغرض الكامل من مشروع مقرر المجموعة الأساسية A/75/L.7/Rev.1 – تمكين الدول الأعضاء من ممارسة حقوقها بالكامل بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة. ولذلك، نشجع الدول الأعضاء على التصويت ضد مشروع التعديل.

السيد ماونغ (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لشرح موقف ميانمار بشأن مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1. ما فتئت ميانمار تعتبر استمرار أعمال الجمعية العامة أمرا بالغ الأهمية في هذه الظروف الاستثنائية. ومشروع المقرر المعروض علينا يتعلق بإجراءات صنع القرار في الجمعية العامة، وهي الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. ونرى أن أي مبادرة قد تؤثر على عملية صنع القرار في الجمعية العامة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول الأعضاء، وينبغي أن توافق عليها جميع الدول الأعضاء وأن تعتمد بتوافق الآراء. وسيكون لمشروع المقرر هذا بشأن التصويت الإلكتروني آثار خطيرة على النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات المتبعة فيها. علاوة على ذلك، ومن الناحية العملية، سيضع في صياغته الحالية وفودا

صغيرة مثل ميانمار في موقف صعب، مع احتمال النظر في قرارات متعددة من خلال التصويت الإلكتروني في آن واحد، بالإضافة إلى الصعوبات التقنية التي قد تواجهها الدول الأعضاء أثناء عملية التصويت الإلكتروني.

وبغية جعل الآلية عادلة لجميع الدول الأعضاء، اقترحت ميانمار، إلى جانب البلدان التي تشاطرها الرأي، تعديلا (A/75/L.15)، يتضمن أحكاما لقصر نطاق التصويت الإلكتروني على القرارات التنفيذية الأساسية للجمعية العامة. وبناء على ذلك، سيصوت وفدي ضد مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1.

السيد غيرا سانسونيتي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): طلبنا الكلمة لشرح موقفنا بشأن مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1. ويكرر وفدي التأكيد على الأهمية التي نوليها لضمان استمرارية الأنشطة وامتياز التوصل إلى القرارات واعتمادها بتوافق الآراء، وضرورة التقيد الصارم بالنظام الداخلي للجمعية العامة، لا سيما فيما يتعلق بالآليات البديلة لصنع القرار عندما يتعذر عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي. وفي رأينا أن العمل على نحو مختلف قد لا يكون سابقة إيجابية جدا لعمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في المستقبل.

وقد شاركنا بصورة بناءة في المناقشات، ولكن موقفنا بشأن هذه المسألة لم يتغير. كما أن مشروع المقرر لا يتناول المسائل التي نوقشت خلال العملية التي تم تيسيرها قبل شهرين. ونحن ندرك أيضا أنه إذا بقيت تلك المسائل على ما هي عليه الآن، فإنها ستفتح الباب أمام سوء التفسير، الذي يمكن أن يقوض بدوره الطابع الدستوري لعملنا. وتشمل المسائل الطريقة التي يُنظر فيها لتحديد النصاب؛ تعقد وعدم وضوح الطريقة التي ينظر فيها لمعالجة المقترحات ذات الطابع الإجرائي، مثل الاقتراحات الداعية إلى إجراء تصويت منفصل على أجزاء محددة من مقترح أو تعديل؛ والنقاط النظامية؛ وقرارات الرئيس؛ وسبل حماية الآلية وتأمينها من أي تلاعب، بما في ذلك إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما قد يشكك في شرعية ونزاهة وشفافية النتيجة؛ والأطر الزمنية لجعل الأصوات مرئية بمجرد الإدلاء بها فعلياً، مما قد يتيح ممارسة الإكراه أو الضغط الخارجي لتغيير نوايا التصويت الأصلية؛ والعبء الإضافي على الوفود، لا سيما الوفود من العالم النامي، بسبب التحديات التكنولوجية المحتملة التي من شأنها أن تخلق ساحة غير متكافئة.

وإذا لم يكن بالإمكان التذرع بآلية التصويت إلا في ظروف استثنائية، ينبغي أن يقتصر نطاقها على أكثر المسائل إلحاحا التي تكتسي أهمية حاسمة لاستمرار عمل الجمعية العامة، أي مشاريع المقررات والقرارات الرئيسية المتعلقة باعتماد ميزانيات بنود جدول الأعمال الخاضعة لولاية اللجنة الخامسة؛ وتمديد الولايات التي سبق أن أذنت بها الجمعية العامة؛ وإعادة جدولة أو تأجيل الجلسات والمناسبات التي تشكل جزءا من ولاية الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، إذا كان النظام الداخلي للجمعية العامة ضمانا للإجراءات القانونية الواجبة ومشاركة الدول الأعضاء على قدم المساواة في عملها، فإن أي مبادرة تهدف إلى تعديله جزئيا أو كليا ينبغي أن تمتثل للمبدأ الدستوري الوارد في الجزء ١ (ج) من المرفق الثاني للنظام الداخلي، الذي ينص على إحالة هذه المبادرات إلى اللجنة السادسة لمواصلة دراسة آثارها وعواقبها. ومن شأن هذه الممارسة أن تعزز أيضا الحفاظ على عنصر سياسي سعت إليه الجمعية العامة طوال فترة وجودها وفي أهم اللحظات بالنسبة للمجتمع الدولي – إلا وهو توافق الآراء.

وعلى الرغم من إلحاح الحالة، فإن من واجبنا نحن الدول الأعضاء أن نحافظ على روح النظام الداخلي للجمعية العامة ومقصده ومسببه. وبناء على ذلك، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية، للأسباب التي ذكرت للتو، ومع مراعاة أهمية الحفاظ على استمرارية أنشطة الجمعية العامة في امتثال تام لنظامها الداخلي، ستصوت ضد مشروع المقرر.

السيد كاكنور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نقدر الجهود التي بذلها مؤيدو مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 لإثارة حوار

بشأن استعداد الجمعية العامة واستمرارية أعمالها، وقد شاركنا في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع المقرر بهذه الروح. ومع ذلك، لا يمكننا تأييد الاقتراح المعروض علينا للأسباب التالية.

لا تزال الهند غير مقتنعة بأن مشروع المقرر هذا ضروري. وقد عملت الإجراءات المؤقتة المعتمدة في ذروة أزمة فيروس كورونا بشكل جيد للغاية. لقد أجرينا أعمالا أساسية، ونجحنا في إجراء انتخابات حاسمة، واتخذنا أكثر من ٧٠ قرارا. وشاركت البلدان الكبيرة والصغيرة على السواء وكان لها رأيها.

فالصمت من ذهب، وقد شهدنا جميعا قوة الصمت في العمل، حيث أنه كُسر في عدة مناسبات عندما طرحت مشاريع قرارات خلال الأشهر القليلة الماضية. إن إجراء الصمت الذي اتفقنا عليه جميعا خلال الدورة الرابعة والسبعين ليس حق نقض في أيدي الدول الأعضاء. فهو ببساطة يعطي سلطة متساوية لجميع البلدان، بغض النظر عن حجمها. وفي الوقت نفسه، فإن حق النقض للجميع هو حق النقض للا أحد. وإجراء الصمت يكفل الاستماع إلى جميع الدول الأعضاء واستيعاب آرائها. كان الإجراء متعادلًا للغاية ويضمن لنا جميعا المضي قدمًا معًا، مع عدم ترك أحد متخلفا عن الركب. ولا ننسى أنه حتى إعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين (القرار ٧٥/١) جرى التفاوض بشأنه على هذا النحو، ونحن جميعا فخورون بتلك النتيجة. فلماذا إصلاح شيء يعمل بشكل جيد؟

ومشروع الاقتراح المعروض علينا يتطلب إجراء مداولات أكثر تفصيلا وشمولا وشفافية، بما في ذلك بشأن التماس المشورة القانونية ذات الصلة. ولا يمكن ببساطة تأجيل اتخاذ هذا القرار بعد عقد دورتين من المشاورات غير الرسمية واجتماعات المجموعات الأساسية. والهند، التي تجري تصويتاً إلكترونياً لـ ١,٣ بليون شخص، لا تعارض التصويت الإلكتروني. وما نعارضه هو فكرة أن ١٩٣ مندوبا لا يمكنهم الحضور إلى الأمم المتحدة وممارسة تصويتهم ماديا. وهذا القرار لا يهيئ الجمعية العامة بأي حال من الأحوال لأوقات غير عادية. إنه يطلب منا جميعاً مجرد أن نركض ونختبئ خلف شاشات الحاسوب فحسب.

نحن لا نعمل في منطقة حرب. حتى خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، كانت الدبلوماسية نشطة وفاعلة. لماذا نتجنب الآن الاجتماع حضوريا خلال الجائحة؟ ماذا يمنعنا من التجمع في هذه القاعة، مع مراعاة التباعد الاحترازي، من أجل اتخاذ القرارات؟ وقد اتخذت الأمانة العامة كل التدابير لجعل هذا المكان آمنا، بما في ذلك أفضل نظم التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والمطهرات أسوة بالمستشفيات. وخلال ذروة أزمة كوفيد – ١٩، هل طلبنا من عمالنا في الخطوط الأمامية الاختباء خلف شاشات الحاسوب والمكاتب؟ هل امتنع الأطباء والممرضات عن الحضور والعمل في المستشفيات؟ عندما يستطيع أطباؤنا وممرضونا وعمال الإغاثة والعاملون في المجال الإنساني وحفظة السلام أن يعملوا في ظروف مضطربة وفي حالات النزاع في ذروة الوباء، لماذا لا نستطيع، كدبلوماسيين في الأمم المتحدة، أن نمشي إلى مقر الأمم المتحدة، بكامل ثيابنا وملابسنا الفاخرة، للإدلاء بأصواتنا؟

وفي الوقت الذي يريد العالم أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات، من المخيب للآمال أن كل ما يمكننا التوصل إليه بنجاح هو اتخاذ قرارات من حدود بيوتنا ومكاتبنا. وفي هذا عدم احترام لجميع العاملين في الخطوط الأمامية الذين لم يقلصوا من الحضور إلى أماكن عملهم كل صباح في ذروة الوباء. ولا نريد أن نرى الأمم المتحدة تعمل من منصة سحابية أو أن تصبح الدول الأعضاء روبوتات مجهولة الهوية تتفاوض في دردشات خاصة وتعمل في عالم سلكي. إن المقصود بالأمم المتحدة هو معالجة مشاكل العالم الحقيقي. وعلينا، كدبلوماسيين، ألا نضع أنفسنا في مكان نبدو فيه كطبقة متميزة لكل عامل آخر يكافح الوباء.

ولهذه الأسباب، لا تستطيع الهند أن تؤيد الاقتراح المعروض علينا. ونحث الوفود الأخرى على التفكير بجدية في هذه العوامل

والتصويت ضد مشروع المقرر. ينبغي أن نكون دبلوماسيين في الخطوط الأمامية وأن نصوت ضده.

السيدة نداييشيميي (بوروندي) (*تكلمت بالفرنسية*): يأخذ وفدي الكلمة للإعراب عن قلقه إزاء آلية التصويت التي اقترحتها مجموعة من البلدان والواردة في مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1. بادئ ذي بدء، أود أن أقول إن بوروندي مع استمرارية تصريف الأعمال في المنظمة ككل وفي الجمعية العامة على وجه الخصوص، وأود أن أغتنم هذه المناسبة للإشادة بالجهود الاستثنائية المبذولة لضمان استمرار عملنا.

مع ذلك، أود التشديد على بضع نقاط. على الرغم من أهمية ضمان استمرارية عمل الجمعية، فإننا نأسف لأن هذا القرار قد قُدم على عجل. ونعتقد أنه كان بإمكانه الانتظار لضمان اعتماده بتوافق الآراء والسماح بإجراء مشاورات أوسع من أجل إشراك الجميع. وللأسف، أدى الاندفاع والضغط إلى انهيار توافق الآراء العزيز جدا على الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة، الذي كان سيفيد مشروع المقرر هذا لو كان مقدموه الرئيسيون على استعداد للاستماع إلى شواغلنا.

التصويت الإلكتروني ينطوي على العديد من نقاط الضعف، كما أشار المتحدثون السابقون، فيما يتعلق بالشفافية والهجمات الإلكترونية والاتصال. وبعض البلدان تواجه بالفعل صعوبات في متابعة الاجتماعات عن بعد، ولكن الجميع تصرفوا بمسؤولية وبذلوا الجهد لمواصلة عملنا. ولا أبالغ عندما أقول إن وفدي لم يتمكن في ثلاث مناسبات من الإدلاء ببيانه في لجان معينة. والإدلاء ببيانات ليس كالتصويت. فالتكنولوجيا والمعدات – لأنهما موضع الخلاف هنا – تطرحان مشاكل حقيقية، ومن الواضح أن بعض البعثات ستعاني في عملها. ولن تؤدي هذه الآلية إلا إلى تفاقم الحالة غير المؤاتية التي تجد بلداننا نفسها فيها بالفعل من حيث التكنولوجيا والمعدات.

ولكل هذه الأسباب لا يستطيع وفدي أن يؤيد مشروع المقرر هذا. وكنا نود أن نرى اللجنة السادسة تدرس المشروع حتى تتمكن من إبداء رأيها فيه والسماح لكل دولة بالتعبير عن موقفها في سيادة كاملة.

السيد تُريك (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): نأسف لأن المقترحات التي قدمت بالأمس لتنظر فيها اللجنة السادسة لم تحظ بتأييد الدول الأعضاء. ونعتقد أن اللجنة السادسة هي الهيئة التي تشمل اختصاصاتها النظر في المسائل المتصلة بالتطبيق الإجرائي والتعديلات الممكنة للنظام الداخلي للجمعية العامة. ومشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 في جوهره يحد من حق الدول الأعضاء في أن تحدد بشكل مستقل شكل وطرائق عمل الجمعية العامة، مما يجعل فرص عقد الاجتماعات والتصويت بالحضور الشخصي مرهونة برأي بعض الأفراد في الأمانة العامة، مثل مديري الخدمات الطبية والأمنية وغيرهم. وهذا أمر غير مقبول. ونعتقد أن الدور القيادي في تحديد كيفية عمل الجمعية العامة لوظائفها يعود إلى الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، نؤيد مشروع التعديل (A/75/L.15) الذي اقترحته مجموعة من الدول. ونعتقد أن هناك أوقاتا في الظروف الراهنة عندما نكون جميعا ملزمين بالتصويت، رغم أننا نعارض اللجوء إلى التصويت على مسألة هامة من هذا القبيل. ومشروع التعديل بنَاء، لأنه يمكننا في المقام الأول من قصر نطاق التصويت الإلكتروني على المسائل العاجلة والمسائل التنفيذية مثل تلك المتعلقة بالميزانية، وتحديد الولايات أو إنهائها، وتأجيل أو إلغاء الجلسات التي تندرج ضمن ولاية الجمعية العامة. ثانيا، يُقترح أن تكون خوارزمية إطلاق التصويت الإلكتروني مشروطة بتوصية من المكتب، مما من شأنه أن يخلق حاجزا إضافيا أمام القرارات غير الضرورية أو التعسفية أو الأحادية المحتملة.

وبدون التعديلات المقترحة، نعتقد أن مشروع المقرر متسرع وغير مكتمل ولا يأخذ آراء جميع الدول الأعضاء في الاعتبار. وهو يتعارض مع النظام الداخلي للجمعية العامة ويقوض سلطتها. ويمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض

الاجتماعات الشخصية في الجمعية العامة وربما إلغائها. وندعو الدول الأعضاء إلى عدم السماح بذلك.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تكلمنا بالتفصيل بالأمس (انظر A/75/PV.25) بغية التوسع في توضيح آرائنا بشأن مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1. ونأسف لأننا وصلنا إلى مرحلة سيجري فيها التصويت عليه هذا الصباح. إنها حقا لحظة مؤسفة عندما نجد أنفسنا نصوت على قرار بشأن التصويت. ونعتقد أن هذه مسألة في الأمم المتحدة ينبغي ألا يتخلف عنها أي بلد. وبالتأكيد، عندما نصوت هذا الصباح، فإن بلدانا كثيرة – ربما نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – ستتخلف. فلنكن واضحين. أولئك الذين يتخلفون اليوم يؤيدون استمرار أعمال الجمعية العامة بالكامل. وجنوب أفريقيا تؤيد تماما استمرارية أعمال الجمعية العامة في جميع الأوقات. ونعتقد أن مزيدا من الوقت للمداولات فيما بين الدول الأعضاء كان من شأنه أن يسفر عن نتيجة أفضل وأكثر شمولا. ولذلك، لم يعد أمامنا خيار سوى الامتناع عن التصويت على مشروع المقرر هذا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع المقرر، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.7/Rev.1، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع المقرر: إستونيا، إكوادور، أندورا، أوكرانيا، بلجيكا، بنما، بيرو، سيراليون، عمان، غامبيا، الفلبين، فنلندا، كندا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، موناكو، نيجيريا، هنغاريا، هولندا.

وأود أيضا أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.15، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع التعديل: الاتحاد الروسي، إريتريا، بوروندي، بيلاروس، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، وقبل أن نشرع في البت في مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، تبت الجمعية العامة أولا في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.15. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بوروندي، الكاميرون، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دومينيكا، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تركمانستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية،

النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تونغا، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو، اليمن

الممتنعون عن التصويت:

أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، كابو فيردي، تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، فيجي، غامبيا، غرينادا، غينيا – بيساو، غيانا، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، كيريباس، مدغشقر، مالي، منغوليا، ناميبيا، نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي

رُفض مشروع التعديل بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل تأييد ٣٣، وامتناع ٤٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.15 لم يعتمد، فإننا سنشرع في البت في مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كيريباس، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فييت نام، اليمن

المعارضون:

أنغولا، بيلاروس، بوروندي، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دومينيكا، غينيا الاستوائية، إريتريا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، موزامبيق، ميانمار، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تشاد، كوت ديفوار، مصر، كازاخستان، كينيا،

قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، سورينام، طاجيكستان، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل ١٩، وامتناع ٢٩ عضوا عن التصويت (المقرر ٧٥/٥١٠).

[وبعد ذلك، أبلغ وفد زامبيا الأمانة العامة بأنه كان يعتزم التصويت مؤيدا.]

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة دي سوزا شميتز (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت البرازيل مؤيدة للمقرر ٧٥/٥١٠ إدراكا منها للحاجة الملحة إلى أن تكون لدى الجمعية العامة إجراءات متفق عليها لضمان مستوى مناسب من استمرارية تصريف الأعمال عندما يتعذر عقد الجلسات بالحضور الشخصي. وبالنظر إلى الأثر الكبير الذي يمكن أن يحدثه هذا المقرر على عمل الأمم المتحدة، كنا نود أن نرى عملية أكثر شفافية وشمولا تؤدي إلى اعتماده. ويتناول الاقتراح النظام الداخلي للجمعية العامة وأساليب عملها، وينشئ نظاما لاتخاذ القرارات الاستثنائية. وهذا ليس تعهدا عاديا. ولذلك ينبغي أن يحظى المقرر بأوسع تأييد ممكن كوسيلة لصون شرعية القرارات المتخذة على أساسه.

وتؤكد البرازيل من جديد مدى أهمية قصر استخدام هذا الإجراء الاستثنائي على القرارات الأساسية فقط، التي تُفهم على أنها قرارات تتعلق باعتماد الميزانية أو الشؤون الإدارية وإلغاء أو تأجيل الاجتماعات. ونحذر من إساءة استخدام التصويت عن بعد عندما يتعذر عقد اجتماعات شخصية. فالجمعية العامة أكثر من مجرد جهاز لاتخاذ القرارات. وهي محفل تداولي، وحيز للحوار بين الدول، ينبغي أن يبني بصورة جماعية الصكوك التي يعتمدها. وهناك حدود للقيام بذلك عمليا، وينبغي لتنفيذ النظام الخاص المعتمد حديثا أن يأخذ ذلك في الاعتبار.

السيد توفان (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا المقرر ٧٥/٥١٠، الذي اتخذناه توا، بشأن إجراء لاتخاذ القرارات في الجمعية العامة عندما يتعذر عقد الجلسات بالحضور الشخصي. ونفهم أن المبادرة ظلت قيد المداولات منذ أوائل نيسان/أبريل، في خضم أزمة جائحة فيروس كورونا، واستمرت في التحسن والمتابعة من خلال المفاوضات التي نسقتها المجموعة الأساسية لليختنشتاين والدول الأخرى التي بادرت باتخاذ المبادرة.

ومنذ بداية المفاوضات بشأن هذه المسألة، كان وفدي يعتقد دائما أن الإجراء المقترح لاتخاذ القرارات سيكون أداة حاسمة لضمان الأداء الكامل للجمعية العامة أثناء حالات الطوارئ أو الأزمات. وهذا هو السبب في أننا لا نتردد على الإطلاق في دعم المبادرة. وعلاوة على ذلك، شاركت إندونيسيا مشاركة نشطة وبناءة خلال المفاوضات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك عن طريق تقديم وجهات نظر مختلفة. فعلى سبيل المثال، أعربنا عن رأينا بأن نطاق المقرر ينبغي أن يقتصر على مسائل محددة، مثل المسائل الإدارية أو مسائل الميزانية، والمسائل المحددة زمنيا أو الحساسة، وتأجيل أو إلغاء المناسبات أو الجلسات. كما كان يحدونا أمل وطيد في أن يُعتمد بتوافق الآراء، بالنظر إلى الأثر الكبير للمقرر على المستقبل، وأن تتاح فرص لإجراء مزيد من المفاوضات فيما بين الدول الأعضاء.

ومع ذلك، الآن وقد اتخذ القرار، تود إندونيسيا أن تشدد على أنه ينبغي أن ينطبق بشكل صارم على الظروف الاستثنائية القصوى عندما يتعذر عقد اجتماع للجمعية العامة بالحضور الشخصي، وأن يركز على ضمان استمرارية الوظائف الأساسية للجمعية العامة، كما ينص المقرر على ذلك.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت سلوفاكيا لصالح المقرر ٥١٠/٧٥، لأننا نسلم تماما بالحاجة إلى ضمان استمرار الجمعية العامة في العمل بكامل طاقتها حتى في أصعب الظروف. إن الإجراء الذي يمكّن من البت بشأن مشاريع المقررات والقرارات عندما يتعذر عقد اجتماعات منتظمة للجمعية العامة، يهدف إلى تجنب وضع مماثل للحالة التي شهدناها جميعا هذا العام. بيد أن وفدي يعتقد أن المقرر لا يوضح جميع الصعوبات التي قد ينطوي عليها التصويت عن بعد. ونرى أنه يرقى إلى تعديل للنظام الداخلي للجمعية العامة. وبما أن من المحتمل ألا يكون الانضمام إلى عملية تعديل النظام الداخلي ممكناً في الظروف الراهنة، فمن المهم للغاية محاولة استنفاد كل السبل الممكنة لالتماس توافق في الآراء، وبالتالي التمكين من أن يكون هذا المقرر قائماً على توافق الآراء. أخيرا وليس آخرا، ومع مراعاة الطابع الاستثنائي للقرار، فإن وفدي يفهم أن التصويت عن بعد ينبغي ألا يستخدم إلا بنطاق محدود، من حيث الموضوع، بغية تمكين الجمعية العامة من الأداء السليم.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): الولايات المتحدة تشكر ليختنشتاين والمجموعة الأساسية على مبادرتهما. ولا بد أن تكون الجمعية العامة مستعدة لاتخاذ قرارات تنفيذية مركزية في حال عدم تمكنها من عقد اجتماعات شخصية في المستقبل. ونأمل ألا يأتي ذلك اليوم مرة أخرى. ولكن من المهم ضمان أن تتوفر لدى الجمعية العامة الأدوات التي تحتاجها لكي تعمل الأمم المتحدة. ولذلك، صوتت الولايات المتحدة لصالح المقرر ٥١٠/٧٥ وترحب بما نص عليه من أن،

”الإجراء المنصوص عليه في هذا المقرر سيطبق في أضيق حدود ممكنة مع التركيز بشكل خاص على استمرارية الوظائف الأساسية للجمعية العامة“.

وبناء على ذلك، ينبغي أن نلتزم باستخدام هذا الإجراء لاعتماد المقررات التنفيذية الأساسية، مثل اعتماد الميزانيات وتمديد الولايات وتأجيل الاجتماعات أو إلغائها. وينبغي ألا تبقى الأمور على حالها عندما تكون الجمعية العامة غير قادرة على الاجتماع شخصيا. وسيتعين على كل وأي دولة عضو أن تمارس ضبط النفس. وأخيرا، فإنه من سلطة الجمعية أن تعتمد هذا المقرر، ونأمل أن تحترم جميع الدول الأعضاء أي قرارات قد تتخذها في إطار هذه العملية في الحدث المؤسف الذي نحتاج إلى اللجوء إليه في المستقبل.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت المملكة المتحدة لصالح المقرر ٥١٠/٧٥ ويسرها أن ترى أنه حصل على أغلبية كبيرة. وسيمكن الجمعية العامة من مواصلة عملها في ظروف استثنائية يتعذر فيها عقد اجتماعات شخصية. وبذلك، فإنه ييسر الأداء الديمقراطي للجمعية. بيد أننا نشدد على أنه ينبغي، كما يوضح النص، تطبيق القرار في أضيق حدود ممكنة. وسيمكن جميع الدول الأعضاء من المشاركة الكاملة والفعالة في اتخاذ القرارات ذات الصلة. وستتمكن الدول من ممارسة حقوقها الكاملة في تقديم المقترحات والتعديلات والاقتراحات الإجرائية والنقاط النظامية وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. ولن تعاني أي دولة أو مجموعة من الدول من أي مساس بحقوقها بموجب النظام الداخلي. وفي هذا الصدد، ولئن كان هذا ابتكارا، فإننا نعتبر القرار تطبيقا لتلك القواعد وليس تعديلا يؤثر على الحقوق الإجرائية للدول.

السيدة ماك لوغلين (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): امتنع وفد الأرجنتين عن التصويت على المقرر ٥١٠/٧٥، بشأن إجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي. وقد فعلنا ذلك اعتقادا منا بأن إدخال أي تعديل هام على إجراءات اتخاذ القرارات والنظام الداخلي للجمعية العامة ينبغي أن يراعي شواغل جميع الدول

الأعضاء، وينبغي اعتماده بتوافق الآراء أو أن يحظى بأكبر قدر ممكن من الدعم السياسي. واليوم رأينا أن ذلك لم يحدث.

وقد اتخذنا المقرر بأغلبية الأصوات، وهو الخيار الأثير لدى مؤيديه، الذين تقدموا به حتى قبل أن تنتهي عملية التشاور، بعد أن حكموا مسبقا أو قادوا المشاورات إلى النتيجة المرجوة بطريقة تنافسية بدلا من التعاون. إن الانقسام بين الفوز أو الخسارة الذي ينطوي عليه التصويت يتجاهل إمكانية التوصل إلى حل وسط أو حلول أخرى مفيدة للطرفين. وكان ينبغي التفاوض على النص دون تسرع، وفي إطار عملية تشاور ومفاوضات مفتوحة وشفافة، مما يسمح لجميع الوفود بالمشاركة بما فيه الكفاية ويكفل إتاحة وقت كاف لوضع الاتفاقات معا.

وأود أن أختتم بياني بالدعوة بكل احترام إلى أن يكون استخدام إجراء اتخاذ القرارات عند تعذر انعقاد الاجتماعات المباشرة، المتخذ على عجل، بأقصى درجات الحذر ودون تقويض عمل الجمعية العامة وسلطتها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نهنئ المقدمين على اعتماد المقرر ٧٥/٥١٠. لقد حان وقتهم للاستمتاع بانتصارهم. لقد فازوا على كل حال. فلم لا يُحتفل بهذا النجاح الكبير ونحتسي الشمبانيا الليلة؟

أود أن أشكر مقدمي مشروع المقرر. أود أن أشكرهم على إغراق الجمعية العامة في الشقاق والانقسام اللذين كان يمكن تجنبهما. وأود أن أشكرهم على إدارتهم للمفاوضات وعلى تجاهلهم مصالح جميع الوفود التي كانت لديها مقترحات أخرى. أود أن أشكرهم على عدم السماح لجميع الذين اختلفوا معهم بمعالجة شواغلهم وأخذها في الاعتبار، وعدم إتاحة الوقت الكافي لجميع الدول الأعضاء للنظر في مقترحاتها. ويبدو أنهم إما لم يسمعوا أو لا يريدون سماع ما كانت وفود كثيرة تقوله لهم علنا في هذه القاعة خلال اليومين الماضيين. هل يفهمون أنهم قد قسّموا الجمعية العامة؟ هل كان هذا هدفهم؟ إن التفسيرات التي استمعنا إليها بالأمس (انظر A/75/PV.25) واليوم لا تصمد أمام النقد، وبعضها، مثل التأكيد على أنه لا يمكن اتخاذ قرارات في المكتب، هي ببساطة مضللة. لقد فرضوا هذا القرار بالقوة. وهم يحاولون أن يصوروا هذا الأمر وكأنهم هم الذين يؤيدون ضمان استمرارية أعمال الجمعية العامة في أي ظرف من الظروف بينما نحن من يعارضه.

لقد تكلمنا بالفعل عن حقيقة أن الفرق بيننا وبينهم ليس أنهم مع استمرارية عمل الأمم المتحدة في حالات الأزمات ونحن ضدها. فنحن أيضا نؤيد ضمان أن تتمكن الأمم المتحدة من العمل في أي ظرف من الظروف. الفرق يكمن في أساليبنا ورفضهم الاستماع إلى أي حجج معقولة. وهم لا يريدون أن يعكس القرار الذي فرضوه فرضا الاقتراحات المعقولة للوفود الأخرى. والتصويت على مشروع التعديل (A/75/L.15) الذي اقترحته كوبا هو مجرد مثال آخر على ذلك. ونود أن نعرب مرة أخرى عن خيبة أملنا العميقة إزاء الأساليب التي اختاروها من أجل اتخاذ هذا القرار المريب بأي ثمن، وعدم الاحترام الذي أبدوه للوفود الأخرى أثناء عملية التصويت. لقد تمكنوا من إنجاز ذلك، ولكن علام الاحتفال؟

إن ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي يتوخيان التصويت كأداة لاتخاذ القرارات في الجمعية العامة. غير أنهما ينصان أيضا على أن أي قرار ينبغي أن يتخذ وفقا لتلك القواعد. والقرار الذي اتخذ اليوم لم يسبق له مثيل، ويهدف إلى إنشاء نظام تصويت بديل من الواضح أنه لا يتوافق مع النظام الداخلي للجمعية العامة ولا مع المنطق السليم. وعلاوة على ذلك، فإن عملية اعتماد المقرر ذاتها لا تتفق مع النظام الداخلي، ونتيجة لذلك فهو مشكوك في شرعيته. سيدي الرئيس، نوصيكم وجميع من يخلفكم في منصبكم بالامتناع عن استخدام هذه العملية لضمان عدم تفاقم الخلافات داخل الجمعية العامة.

وقد فوجئنا عندما سمعنا من الأمانة العامة اليوم أن القرار لن يترتب عليه أي آثار في الميزانية. ومع ذلك، نحن ندرك أن

الأمانة العامة بدأت في وضع نظام للتصويت الإلكتروني قبل أن تكون هناك أي ولاية للقيام بذلك. والادعاءات القائلة بأن القرار لن تترتب عليه أي آثار في الميزانية تبدو متفائلة للغاية، لا سيما في ضوء أزمة السيولة في الأمم المتحدة. ومن جانبنا، سنطلب مزيدا من التوضيح بشأن هذه المسألة وسنرصد عن كثب دقة هذا الإعلان فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الميزانية بغية ضمان عدم المساس بتمويل الولايات التي تمت الموافقة عليها بالفعل.

إن هذا ليوم حزين حقا. والذين طرحوا هذا المقرر وفرضوه لا يدركون حتى أنهم زرعوا قنبلة موقوتة بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار محتملة لا يمكننا التنبؤ بها في هذه المرحلة، ولكنها قد تكون مدمرة لمنظمتنا ككل.

السيد بصديق (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الأزمة الناجمة عن انتشار وباء فيروس كورونا وضعت الأمم المتحدة أمام اختبار لم يسبق له مثيل كشف عن محدودية بعض أساليب عملها والحاجة إلى تكييفها مع الظروف الجديدة. وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نشير إلى أن تعديل أساليب عمل الأمم المتحدة عملية دقيقة تتطلب إشراك جميع الدول والمجموعات الإقليمية في عملية تفاوض شفافة وجامعة مع إيلاء الاحترام الواجب لأساليب عملنا ونظامنا الداخلي، كما هو الحال في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وهو الإطار القانوني الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة جميع القرارات ذات الصلة وأقرتها. وبالنظر إلى قاعدة توافق الآراء، فإن هذه هي المرة الأولى التي نشهد فيها تصويتا على عملية التنشيط.

ومنذ بداية المناقشات بشأن أساليب العمل والآليات اللازمة لتمكين الجمعية العامة من اتخاذ القرارات عندما يتعذر عقد اجتماعات شخصية في القاعة، على نحو ما يسره الممثل الدائم لجامايكا – الذي نحييه على العمل الذي قام به – ما فتئ وفدي يُصر على ضرورة مناقشة جميع الخيارات على قدم المساواة. وللأسف، اقتصرت المناقشات على التصويت الإلكتروني لأسباب لا تزال غير معروفة، على الرغم من تأكيد الأمانة العامة أنه من المستحيل إعطاء ضمانة لأمن العملية بنسبة ١٠٠ في المائة. وهذا يثير تساؤلات مشروعة بشأن مشروعية الآلية والقرارات التي ستتخذ معها في المستقبل.

وكما ذُكر من قبل، نعلم أن منصة البريد الإلكتروني deleGATE، التي يتم من خلالها تقديم الرعاية وغيرها من الإجراءات، لا تعمل بنفس الطريقة عندما يتعلق الأمر بالتصويت. فالتصويت محدود الوقت، في حين أن الرعاية، أو أي إجراء آخر يتم اتخاذه من خلال البريد الإلكتروني، يتطلب في بعض الأحيان أياما أو حتى أسابيع. وعندما عُمم المشروع الجديد للمقرر ٧٥/٥١٠ لأول مرة، في تشرين الأول/أكتوبر، أصر وفدي على أهمية إعطاء الوفود الوقت الكافي للعمل معا للتوصل إلى توافق في الآراء. ولكن مقدمي مشروع المقرر الرئيسيين سارعوا بالعملية وفاجأونا جميعا بتقديم المشروع لاعتماده بعد عقد ندوتين شبكيتين عبر الإنترنت فقط. وهذا الإلحاح غير المفهوم من جانب مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، لا سيما وأن الحالة الوبائية لا تتطلب ذلك، دفع بعض الوفود إلى طلب إجراء تصويت على النص غير التوافقي. وقد رأينا جميعا صعوبة العمل على المنصات الرقمية، مما يضر بإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء، وخاصة بشأن المسائل الخلافية، كما يتضح من العدد الكبير من مشاريع التعديلات التي قدمت هذا العام. وبناء على ذلك، شددت عدة دول على ضرورة قصر نطاق تطبيق هذه الآلية على الأعمال الأساسية للجمعية العامة، وعلى المسائل المتصلة باللجنة الخامسة على وجه الخصوص. غير أن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين تمسكوا بموقفهم وابتعدوا عن

المشروع الأولي الذي قدمه الميسر الجامايكي، مما يثير العديد من التساؤلات حول الغرض من المقرر.

ويعتقد الوفد الجزائري اعتقادا راسخا أن اعتماد آلية تؤثر على أساليب عمل الجمعية العامة فيما يتعلق باعتماد مشاريع المقررات والقرارات في مثل هذه الظروف الاستثنائية ينبغي أن يتم بتوافق الآراء، وهو قاعدة أساسية للممارسة المعمول بها في الجمعية العامة وفي الفريق العامل المخصص. واستنادا إلى العناصر التي ذكرتها، امتنع بلدي عن التصويت على هذا المقرر.

السيدة تانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أيدت سنغافورة المقرر ٧٥/٥١٠ وصوتت لصالحه، لأننا نعتقد أنه من المهم أن تكون الأمم المتحدة مجهزة بآلية لاتخاذ القرارات يمكنها أن تكفل استمرارية تصريف الأعمال. إن الأداء الفعال للنظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة يتطلب بالفعل أساليب مختلفة لاتخاذ القرارات، بما في ذلك نظام تصويت إلكتروني يمكن أن يتيح لنا مواصلة عملنا حتى في أوقات الأزمات مثل الأوبئة. وليس من مصلحة أحد تجميد الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف أو إصابتهما بالشلل والتقاعس نتيجة لعدم القدرة على اتخاذ القرارات في اجتماع شخصي.

وفي الوقت نفسه، يود وفدي أن يسجل اعتقادنا الراسخ بأن قرارا بهذه الأهمية وهذا المغزى كان ينبغي أن يتخذ بطريقة تمكن أكبر عدد ممكن من البلدان من تأييده. وفي هذا الصدد، كنا نود كثيرا أن نشهد المزيد من المشاورات خلال الأسابيع والأشهر القليلة القادمة من أجل إشراك المزيد من البلدان في النص. ولئن كان هذا المقرر مطلوبا عاجلا وليس آجلا، فإننا لم نر ضرورة للمضي بمثل هذا التسرع للبت في مشروع المقرر اليوم. وكما قلت، كنا سنرحب بإجراء مزيد من المشاورات لتعزيز وتوسيع نطاق التأييد للمقرر. وكنا نود أيضا أن نؤجل البت بشأن هذا المقرر إلى أوائل العام المقبل. وعلى أي حال، فقد تم اتخاذه الآن، ونأمل أن ينفذ بطريقة تكون شاملة وشفافة، وأن تنضم إليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي نهاية المطاف، فإن مصداقية قرار اليوم لا تتوقف على الكلمات والفقرات التي اعتمدناها للتو، بل على ما إذا كان سينفذ بطريقة شفافة وشاملة تبعث على الثقة. ولدينا كل الثقة في أنكم، سيدي الرئيس، والرؤساء المقبلون، سوف تستخدمون هذه الآلية بحكمة وحصافة بطريقة تعزز دور الجمعية العامة.

السيد الدندراوي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تعتقد مصر اعتقادا راسخا بأهمية ضمان استمرارية أعمال هذه المنظمة في أوقات الأزمات. ومع ذلك، فإننا نرى أن الوسيلة التي ينبغي أن تدار بها هذه الأعمال ينبغي أن يتم الاتفاق بشأنها بشكل موسع من خلال عملية معززة من المشاركة الشاملة والتوافقية الرامية إلى تحقيق التقارب بروح من توافق الآراء. ولئن كان علينا أن نضع في اعتبارنا أنه من الصعب التوصل إلى توافق آراء فعلي، فإن روح التوافق ضرورية لكي تكون لهذه القرارات شرعية وصلاحية مستدامتين. ولطالما دعمت مصر استمرارية عمل الجمعية العامة في أي ظرف من الظروف من خلال طريقة عملية للتصويت. وقد تشاطرنا هذا الموقف في بياننا باسم مجموعة الدول الأفريقية في الجلسة العامة الأخيرة للدورة الرابعة والسبعين.

وننوه بجهود المجموعة الأساسية لمعالجة آراء بعض الدول الأعضاء بشأن مشاركة الدول في عملية اتخاذ القرارات. ومع ذلك، كنا نتوقع المزيد من الشمول والمناقشة بشأن معالجة المسائل المعلقة، مثل وضع معايير إضافية محددة للتطبيق، مما كان سيمكن للمقرر ٧٥/٥١٠ أن يحظى بالدعم الواسع الذي يفتقر إليه حاليا. وامتنعت مصر عن التصويت على المقرر استنادا إلى موقف واضح وموضوعي لدعم الهدف الصحيح للمجموعة الأساسية المتمثل في ضمان استمرارية تصريف الأعمال في الجمعية العامة، مع إبراز تحفظاتنا بشأن عملية التشاور المحدودة والجدول الزمني المتعجل الذي أدى إلى تصويت

اليوم قبل الأوان، وهو ما اتضح من عدم وجود أغلبية ساحقة. ومن الواضح أن ذلك عزز الانقسام في وقت يتطلب الوحدة وينبغي تحصينها بدلا من تقويضها، ما أدى إلى تصور غير عادل ووهمي بأن هناك معسكرين متعارضين بشأن مسألة التحمس والالتزام باستمرارية عمل الجمعية العامة وكفاءته.

ولا ينبغي تناول المسائل الحرجة مثل إدخال تعديلات على أساليب عمل الجمعية العامة بنفس الطريقة التي تعالج بها المسائل الأخرى في المقررات والقرارات الأخرى. وكان ينبغي إيلاء أولوية أكبر لروح التوافق في الآراء، وإن لم تكن بالضرورة إجماعا. وعدم القيام بذلك يشكك في مشروعية تطبيق مقرر اليوم. ومن الواضح أننا نمر بحالة عالمية صعبة مليئة بالمجهول المرتبط بوباء فيروس كورونا، وهو الوضع الذي يتطلب من الدول الأعضاء بناء جسور من خلال الشمول والتعاون، وبالتأكيد عدم الدفع بالمنظمة إلى مجهول أكبر.

وتود مصر أن تسجل فهمها بأن المقرر ٧٥/٥١٠ يرتبط ارتباطاً وثيقا بجائحة ”كوفيد-١٩“ الحالية، وأننا لا نؤيد تطبيقه فيما يتجاوز الحالة الراهنة دون إجراء عملية تقييم ومراجعة شاملة كافية لكي نقرر طريقنا المشترك الأمثل للمضي قدماً.

السيد البهي (السودان): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لشرح نمط تصويتنا بعد عملية التصويت على الوثيقة A/75/L.15 والتعديلات المقترحة على مشروع المقرر الذي احتوته الوثيقة A/75/L.7/Rev.1، المعنون ”إجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي“، ونمط التصويت على المشروع ككل، راجيا أن أوضح وجهة نظري في إطار النقاط التالية.

أولا، إننا على قناعة تامة بأنه من واجب الجمعية العامة، وفي سياق مساعيها إلى تنشيط أعمالها، أن تتحسب لأي طوارئ مستقبلية، وأن تعد لها من التدابير والإجراءات ما يجعل مهام هذه المنظمة تمضي من دون توقف. ومن هذه القناعة تأتي أهمية المقرر ٧٥/٥١٠ المتخذ.

ثانيا، نعتقد أن التعديلات المقترحة كانت ستجعل النص أكثر توازنا وتمكن بذلك من اعتماده من دون تصويت.

ثالثا، إن الوقت ما زال مبكرا قبل أن تدهمنا جائحة أخرى أو يتنكبنا ظرف طارئ قد يحرم الوفود من الاجتماع حضوريا، الأمر الذي يوفر منطقا مقبولا للدعوة إلى تأجيل اعتماد المشروع أو إحالته إلى اللجنة السادسة أو إجراء تعديل عليه يجعله متوازنا ومقبولا لكل الدول الأعضاء.

رابعا، إن المشروع يتناول أمرا في غاية الأهمية وتطال أهميته كل الدول الأعضاء. ولذلك، فقد كان الأمل معقودا على أن ينال النص إجماعا أكبر من كافة أعضاء هذه المنظمة.

خامسا، إن الإجماع على مشروع مثل هذا مطلوب أكثر من أي وقت مضى، وضعا في الاعتبار المناداة خلال هذه الظروف المعقدة بتعزيز تعددية الأطراف وزيادة التعاون وإحكام شراكات أمام الجوائح التي تشكل مهددات لكل البشرية، مثل ما فعل ويفعل فيروس كورونا المتجدد في هذا التوقيت. ولذلك، فإن التصدى لهذه المهددات ينبغي أن يكون جماعيا على مستوى التدابير المواضيعية والإجرائية.

ختاما، فإن وفدي، واستنادا على النقاط المذكورة آنفا، قد صوت لصالح التعديلات المقترحة، وامتنع عن التصويت على مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، المعنون ”إجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي“.

أخيراً، وقد تم اعتماد المشروع من دون تعديل، فإننا نرجو ألا يتم اللجوء إليه إلا في نطاق محدود وفي حالات شديدة الحرج. أخيراً، وقد اعتمد المشروع من دون تعديل، فإننا نرجو ألا يتم اللجوء إليه إلا في نطاق محدود وفي حالات شديدة الحرج.

السيد غوتييريز سيغو بردولاس (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت إسبانيا مؤيدة للمقرر ٧٥/٥١٠ لأنه، بالنظر إلى تجربة الأشهر الأخيرة وعدم التيقن في المستقبل القريب، نرى أن من الأهمية بمكان ضمان أن تشمل الأدوات

المتاحة للجمعية العامة إمكانية اعتماد مشاريع القرارات والمقررات عن بعد أو عن طريق التأجيل عندما يتعذر عقد اجتماعات حضوريا، حتى مع وجود قيود كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لاجتماعنا اليوم. غير أننا نأسف لأننا لم نتمكن من اعتماد المقرر بتوافق الآراء أو بأغلبية كبيرة ولم نصوت ضده. ومنذ بدء المفاوضات، كان موقفنا هو أنه ينبغي لنا أن نشجع النقاش والحوار. وقد أمضينا، بطريقة أو بأخرى، أكثر من ستة أشهر في مناقشة هذه المسألة دون أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق. ويبدو لنا أن ذلك عرَض آخر للحاجة الحيوية إلى إعادة بناء جسور الاتفاق. ويجب أن نكون متسقين في نداءاتنا لتعزيز تعددية الأطراف، التي لن نتمكن من تحقيقها إلا من خلال الحوار والتفاهم والاتفاق وتوافق الآراء.

السيد ساليباييف (قيرغيزستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أثرت جائحة فيروس كورونا تأثيرا كبيرا على عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. ولفترة طويلة، اضطرت الأمم المتحدة للعمل على الإنترنت. وحتى اليوم، فهي تعمل بقدرة محدودة. وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في نيويورك، تتزايد أعداد المصابين بالفيروس التاجي كل يوم، وبالتالي فإن الحالة الوبائية في المدينة لا تزال غير واضحة. ولذلك، فإننا نتفهم نفاد الصبر ونرحب بالجهود التي بذلها واضعو المقرر ٧٥/٥١٠ لضمان استمرار عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية في حالة حدوث طارئ، والإغلاق التام لمقر الأمم المتحدة، والانتقال إلى العمليات الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن هناك معارضة من جانب عدد من الدول. وتعتقد قيرغيزستان أن شواغلها تتطلب إيلاء الاهتمام الواجب، وكان ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار نهائي. وفي رأينا أن عددا من المسائل تتطلب دراسة متأنية، بما في ذلك مسائل الشفافية وأمن عملية التصويت الإلكتروني. ولذلك امتنعنا عن التصويت على مشروع المقرر. ونعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إمكانية تطوير واعتماد أساليب بديلة جديدة لاتخاذ القرارات تدعمها جميع الدول الأعضاء.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): صوتت فرنسا مؤيدة للمقرر ٧٥/٥١٠، الذي سيمكن الجمعية العامة من مواصلة أنشطتها بفعالية في ظروف استثنائية تحول فيها الاعتبارات الصحية دون عقد اجتماعات مباشرة. وسيقتصر تنفيذه بشكل صارم على الأنشطة والمهام الأساسية للجمعية، ولا سيما تجديد الولايات والمقررات التي سبق اعتمادها، وعند الاقتضاء، اعتماد الميزانيات الضرورية لمواصلة أداء المنظمة.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر جميع الوفود التي أيدت اعتماد المقرر ٧٥/٥١٠ في تصويت لصالح دور قوي للجمعية العامة، وهو ما نعتقد أنه أمر بالغ الأهمية في وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف للهجوم والتقويض. بالنسبة لنا، هذه ليست لحظة نبتهج لها أو نهنئ أنفسنا. ففي النهاية، نعتقد أننا عوضنا عن الإخفاقات الماضية ليس إلا. ونرى أنه كان ينبغي للجمعية أن تكون دائما مجهزة لتطبيق نظامها الداخلي بأمانة قدر الإمكان في جميع الأوقات.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، كنا نود كثيرا أن نرى اتفاقا بتوافق الآراء بشأن المقرر، والجمعية عقدت مناقشة طويلة بالأمس (انظر A/75/PV.25) واليوم حول سبب تعذر ذلك في وقتنا هذا. ونرى أن توافق الآراء مفهوم سياسي وعملية أيضا. وبناء على ذلك، سنتفاعل مع شركائنا لبناء توافق في الآراء بشأن ذلك بعد الاعتماد. وأعتقد أن المناقشة التي استمعنا إليها بعد اعتماد مشروع المقرر تشير إلى أننا نسير على طريق جيد. ونحن نتفق مع كل الذين قالوا إنهم يريدون تطبيق الإجراء في أضيق الحدود الممكنة وبحصافة. وسنعمل مع مكتب الرئيس ومع شركائنا لتحقيق هذه الغاية. ولكن الأهم من ذلك، إننا سنعمل مع الرئيس والأمانة العامة ومدينة نيويورك لضمان أن نتمكن من مواصلة الاجتماع وإدارة أعمالنا حضوريا، خاصة عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات. هذه لحظة محفوفة بالمخاطر، ولكننا نأمل أن نتمكن من القيام بكل أعمالنا بالطريقة والظروف التي نعمل في ظلها حاليا.

وختاما، اسمحوا لي أيضا أن أقول إن بعض شركائنا قد ذكروا مقترحات يريدون طرحها من شأنها أن توفر للجمعية المزيد من البدائل عن كيفية اجتماعها بالحضور الشخصي. وما زلنا منفتحين لمناقشة أي مقترحات تكمل ما وافقت عليه الجمعية العامة للتو.

السيد أيباري (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي المقرر ٧٥/٥١٠، ولكنني أود أيضا أن أدعو الأعضاء إلى مواصلة العمل بشأن قرار التصويت الإلكتروني هذا. وكما قال الجميع، قد تكون هذه أوقات لم يسبق لها مثيل، ولكننا ندرك أن الوحدة ضرورية في الجمعية العامة. ونعتقد، سيدي الرئيس، أنكم ستطبقون هذا القرار بدأب، وستكفلون عدم إساءة استخدامه لتعزيز المصالح الضيقة لبعض الدول الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت. وقبل أن نختتم، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود على مشاركتها البناءة في مناقشة هامة ومعقدة بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بأداء الجمعية العامة واستمرارية تصريف الأعمال.

وبما أن أحد الوفود قد أعرب عن استيائه إزاء إدارتي لهذه المسألة وهذه الجلسة، أود أن أكرر التأكيد على أنني، في ممارستي لمهامي كرئيس للجمعية العامة، ما زلت تحت سلطة الجمعية وفقا للمادة ٣٦ من النظام الداخلي. وعليه، فإن الأمر متروك للعضوية في اتخاذ قرار بشأن تأجيل أو اعتماد أي مشروع مقرر أو قرار. وأود أن أؤكد للأعضاء أن القرار الذي اتخذناه (المقرر ٧٥/٥١٠)، الذي يمكن من اتخاذ القرارات عندما لا تستطيع الجمعية العامة الاجتماع شخصيا، لن يُلجأ إليه إلا في الحالات الاستثنائية القصوى.

وقد استمعنا بالأمس واليوم أيضا إلى أفكار ومقترحات أخرى بشأن سبل تعزيز دور الجمعية العامة. وأنا على ثقة من أن الأعضاء سيواصلون إظهار نفس المستوى من الالتزام في المناقشات المقبلة، بما في ذلك في إطار عملية تنشيط الجمعية العامة.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ١٢٥ و ١٢٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠